الأحد ٦ ديسمبر ٢٠٢٠

مرصد انتخابات التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

(قراءة في الاتجاهات العامة لتصويت جولة الإعادة ـ المرحلة الأولي)

مجلس النواب ٢٠٢٠

إعداد

عبد الناصر قنديل

ديسمبر ٢٠٢٠

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

في خطوة تكاد تشبه لحظات إغلاق الستار في الأعمال المسرحية العظيمة بما يصاحبها من حماس واندماج جمعي للمشاهدين والمتفاعلين مع الأداءات والاندماجات العظمي للمثلين وأيضا الترقب والتحفز لفرق التنظيم والإدارة ـ بل وتكاد معها تستمع لهسيس الأوتار ورنين الحلقات المعدنية ـ أتي البيان الفني للهيئة الوطنية للانتخابات بنتيجة انتخابات جولة الإعادة للمرحلة الأولي لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ والتي أجريت في (١٣) محافظة هي (الجيزة ـ الفيوم ـ بني سويف ـ المنيا ـ أسيوط ـ الوادي الجديد ـ سوهاج ـ قنا ـ الأقصر ـ أسوان ـ الإسكندرية ـ البحيرة ـ مطروح) أيام السبت والأحد والاثنين (٢١ : ٢٣) نوفمبر ٢٠٢٠ خارج جمهورية مصر العربية وأيام الاثنين والثلاثاء (٢٣ ـ ٢٤) نوفمبر ٢٠٢٠ داخل جمهورية مصر العربية في إطار التنافسية بين عدد (٢٢٠) مترشح يتنافسون علي عدد (١١٠) مقعد يتوزعون بين (٥٤) دائرة انتخابية بينها (دائرتان) يجري التنافس جزئيا علي مقاعدهما بعد حسم جزء منها عبر الجولة الأولي ضمن (١٦) دائرة حسم نتائجها تحقيق مترشحين للشرط الوارد ضمن المادة (٢٣) التي نصت علي أنه (في الانتخاب بالنظام الفردى يُعلن انتخاب المترشح الحاصل على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التى أُعطيت فى الانتخاب بالدائرة الانتخابية فإن لم تتوفر الأغلبية المنصوص عليها فى الفقرة السابقة لأى من المترشحين أو لبعضهم أعيد الانتخاب بين المترشحين الحاصلين على أعلى الأصوات الصحيحة ويُحدد عددهم بضعف عدد المقاعد التى تُجرى عليها الإعادة وفى هذه الحالة يُعلن انتخاب عدد المترشحين المساوي لعدد مقاعد الإعادة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة وفى حالة ما إذا كان عدد المترشحين أقل من ضعف عدد المقاعد التى تُجرى عليها الإعادة أُجرى الانتخاب بينهم على أن يُعلن انتخاب الحاصلين منهم على أعلى الأصوات الصحيحة وفق عدد المقاعد) وهي العملية الانتخابية التي صاحب تنفيذ خطواتها وإجراءاتها عديد من المشاهد والتفصيلات المؤثرة في أداءاتها نجملها في الملاحظات التالية :

أولا : أن جولة الإعادة للمرحلة الأولي من انتخابات مجلس النواب قد شهدت إجراء التنافسية الانتخابية داخل (١٣) محافظة بعدما انحسرت فيها العملية الانتخابية عن محافظة البحر الأحمر التي حسمت فيها التنافسية داخل دوائرها (الثلاث) من الجولة الأولي لتصبح هي المحافظة (الأولي والوحيدة) بين كافة محافظات الجمهورية التي تحسم كافة مقاعدها بنظامي (الفردي ـ القائمة) من الجولة الأولي ودونما احتياج لجولة الإعادة .

ثانيا : أن العملية الانتخابية الخاصة بمحافظة المنيا قد اقتصر تنفيذها علي (٥) دوائر فردية بعد (تجميد) الموقف الانتخابي لدائرة (دير مواس) التي صدر بشأن مقعدها الفردي حكما قضائيا في دعوي البطلان الأصلية رقم (١٨٤٩) لسنة ٦٧ ق . عليا بجلسة ١٩ / ١٠ / ٢٠٢٠ بقبول الطعن رقم (٤٥٧) لسنة ٦٧ ق . عليا وما يترتب علي ذلك من أثار أخصها إدراج اسم المدعي / علاء محمد حسانين محمد في الكشوف النهائية للمرشحين المقبولين علي المقعد الفردي برقم (٤) مع تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان وهو الحكم الذي التزمت به الهيئة الوطنية للانتخابات لتصدر قرارها رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢٠ متضمنا في مادته الأولي الوفاء بإدراج اسم المرشح بينما في مادته الثانية قد نص علي (إرجاء تنفيذ باقي الإجراءات والمواعيد المقررة لانتخابات مجلس النواب بالدائرة السادسة ومقرها مركز دير مواس بمحافظة المنيا على المقعد الفردى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها لحين صدور قرار الهيئة الوطنية للانتخابات المنظم لذلك)

ثالثا : في أول تطبيق عملي لحزمة التعديلات التي أدخلت علي قوانين الانتخابات الوطنية (قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ـ قانون مجلس النواب ـ قانون الهيئة الوطنية للانتخابات) فقد التزمت الهيئة الوطنية للانتخابات بتنفيذ (٣) أحكام نهائية تتضمن تعديل في تحديد الأشخاص الذين يخوضون انتخابات الإعادة بدوائر محافظات المرحلة الأولي فأصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات القرار رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢٠ بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولي) في الطعن رقم (٧٠٦٢) لسنة ٦٧ ق . عليا بإدراج اسم المرشح / علي مهنا مسعود عوض (مستقل) وشهرته / علي الدميني بجولة الإعادة بالدائرة الخامسة ومقرها مركز حوش عيسي بمحافظة البحيرة بدلا من المرشح / محمد عبد الغني عبد اللطيف صقر (مستقبل وطن) والقرار رقم (٨٤) لسنة ٢٠٢٠ بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولي) في الطعن رقم (٧١٩٤) لسنة ٦٧ ق . عليا بإدراج اسم المرشح / أحمد عبد الحميد سيد أحمد (النور) وشهرته / أحمد الشريف بجولة الإعادة بالدائرة السادسة ومقرها قسم الدخيلة بمحافظة الإسكندرية بدلا من المرشحة / مني حسن سعد حسن (مستقل) والقرار رقم (٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولي) في الطعنين رقم (٧٠٧٢) و (٧٥٦٠) لسنة ٦٧ ق . عليا بإدراج اسم المرشح / محمود فخر الدين صبحي محمد (مستقل) وشهرته/ بسام الصواف بجولة الإعادة بالدائرة الثالثة ومقرها مركز سنورس بمحافظة الفيوم بدلا من المرشح / منجود محمد عبد القوي عبد العزيز (الشعب الجمهوري) وشهرته / منجود الهواري .

رابعا : أن العملية الانتخابية لجولة الإعادة قد أتت ـ في تأكيد لسخونة الصراع التنافسي ـ متضمنة استمرارا لظاهرة التظلم والاعتراض القانوني علي عمليات الجمع والإحصاء العددي لأصوات المترشحين أمام الهيئة الوطنية للانتخابات والتي تضمنت قيام المترشحين لعدد (٢٤٨) تظلما علي نتائج الجولة الأولي للمرحلة الأولي وعدد (٢٤٥) تظلما علي نتائج الجولة الأولي للمرحلة الثانية وعدد (٥٠) تظلما علي نتائج جولة الإعادة للمرحلة الأولي وهي التظلمات التي نظرتها الهيئة وانتهت فيها إلي عدم قبول بعضها شكلا ورفض البعض الأخر موضوعا في سلوك يتطلب مراجعة لسلوك الهيئة الوطنية للانتخابات وطريقتها في التعامل مع اعتراضات المترشحين وتظلماتهم من أداءات قضاة اللجان الفرعية ونتائج الحصر والعد التي أعلنتها اللجان العامة خصوصا وأن بعض ما رفضته الهيئة من تظلمات كان جزءا من أحكام قضائية للمحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولي) فصلت فيها لصالح المترشحين .

خامسا : انحسرت التنافسية في جولة الإعادة بين المتنافسين الرئيسيين من أصحاب الشعبية والخبرات الانتخابية التي دعمت فرص وصولهم للمحطات الحاسمة للمشهد وهو ما يمكن لنا رصده بالنظر لتطورات الموقف العددي للمتنافسين حيث بلغ العدد الإجمالي للمترشحين (٣٩٦٤) مترشح بينهم (٣٠٩٥) مترشح مستقل وعدد (٨٦٩) مترشح حزبي في هيمنة شبه مطلقة للمستقلين علي المشهد التنافسي من منطلق اقتصار التنافسية الحزبية علي عدد (٣٦) حزبا سياسيا مع غياب (٦٨) حزبا عن المشهد الانتخابي بصورة كاملة .

الإجماليات العامة للعملية الانتخابية		
م	البيان	العدد
١	المرشحون	٣٩٦٤
٢	المستقلون	٣٠٩٥
٣	الحزبيون	٨٦٩
٤	النساء	٣٦٨
٥	الأقباط	١٤٥
٦	اللجان الفرعية	٢٠٤٣٢

ومع تطبيق نظام تقسيم المحافظات لمراحل زمنية للوفاء بالأداءات الانتخابية فقد تقلصت تلك الأعداد ليصبح نصيب المرحلة الأولي للانتخابات بما تتضمنه من محافظات وعددها (١٤) محافظة تضم (٧٠) دائرة انتخابية بالنظام الفردي (بعد استبعاد دائرة دير مواس لتأجيل الانتخابات بها) عدد (١٨٦٢) مترشح بنسبة (٤٧ %) من جملة المترشحين بينهم (١٤٠١) مترشح مستقل وعدد (٤٦١) مترشح حزبي .

إجماليات العملية الانتخابية (المرحلة الأولي)		
م	البيان	العدد
١	المرشحون	١٨٦٢
٢	المستقلون	١٤٠١
٣	الحزبيون	٤٦١
٤	النساء	١٥٢
٥	الأقباط	٧٢
٦	اللجان الفرعية	١٠٢٤٠

وقد أسفر إجراء المحافظات في تلك المحافظات عن حسم التنافسية بصورة كاملة في عدد (١٤) دائرة انتخابية بإجمالي (٢٩) مقعد تتوزع بين (٤) محافظات منها محافظة (البحر الأحمر) التي حسمت كافة مقاعدها (٣) مقاعد إضافة لعدد (دائرتان) حسمت عبرها جزئيا (٣) مقاعد فيما تبقي منها لجولة الإعادة (٤) مقاعد بينما تجري الجولة الثانية لحسم (كافة) المقاعد في عدد (٥٢) دائرة بإجمالي (١٠٦) مقعد .

إجماليات العملية الانتخابية (مرحلة الإعادة)		
م	البيان	العدد
١	المرشحون	٢٢٠
٢	المستقلون	٨٧
٣	الحزبيون	١٣٣
٤	النساء	٥
٥	الأقباط	٧

سادسا : شهدت التنافسية الانتخابية مشاركة تصويتية متوسطة من الناخبين لأسباب يمكن أن نعزوها في الأغلب لحداثة النظام الانتخابي وعدم تفهم قطاعات واسعة من الناخبين لآليات تطبيقه أو لمستهدفاته وغاياته وأيضا لتعقيداته فيما يخص آلية توزيع المقاعد وحصص كل دائرة والتي تختلف باختلاف الدائرة بما جعل العملية تفتقد للنسق العام وإمكانية نقل الخبرات بين الدوائر والناخبين إضافة لوجود موقف جمعي يحمل الكثير من الغضب علي الأداءات التنفيذية والسياسات العامة واختلال توزيع أعباء بين القطاعات المجتمعية مما خلق عزوفا طرديا عن المشاركة إضافة لتصويت جمعي غاضب ظهرت ملامحه بالنظر لنسب المشاركة العامة بحضور (١٨,٣٥٨,٨٩٥) ناخب يمثلون (٢٩,٠٥ %) من إجمالي الناخبين المقيدين وعددهم (٦٣,١٩٩,٣٥١) ناخب وهي مشاركة رغم محدوديتها إلا أنها تحمل جوانب مضيئة بالنظر لكونها قد تمت وسط جائحة فيروسية (كوفيد ١٩) تجعل مجرد إجراء العملية التصويتية الشعبية المباشرة انجازا لا ينكر إضافة لكون تلك النسبة بالأعداد المرتبطة بها تحمل تطورا وارتفاعا ملحوظ قياسات بأعداد ونسب المشاركة في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ .

إجماليات المؤشرات العامة				
م	البيان	المرحلة الأولي	المرحلة الثانية	الإجمالي

١	عدد الناخبين	٣١,٧١٩,٢٢٤	٣١,٤٨٠,١٢٧	٦٣,١٩٩,٣٥١
٢	عدد المصوتين	٩,٠٦٩,٧٢٩	٩,٢٨٩,١٦٦	١٨,٣٥٨,٨٩٥
٣	نسبة المشاركة	% ٢٨,٠٦	% ٢٩,٥	% ٢٩,٠٥

سابعا : حملت خريطة المرشحين المتأهلين لجولة الإعادة تنوعا ملحوظا في مجالات متنوعة بما يجعل من تلك العينة نموذجا لمكتسبات وايجابيات المشهد الانتخابي بداية من تنوع المترشحين جغرافيا حيث تجري جولة الإعادة علي كافة المقاعد في عدد (١٠) محافظات تتصدرها محافظة البحيرة بعدد (٣٦) مترشح يتنافسون علي (١٨) مقعد تليها المنيا (٣٠) وسوهاج (٢٨) بينما كان العدد الأقل لمحافظات مطروح والوادي الجديد بعدد (٤) مترشحين بكل محافظة في المقابل أجريت جولة الإعادة بصورة جزئية في عدد (٣) محافظات تصدرتها الإسكندرية بعدد (٢٦) مترشح بعد حسم (٣) مقاعد والفيوم (١٤) مترشح بعد حسم (٣) مقاعد أما الجيزة فتجري فيها جولة الإعادة بين (٤) مترشحين يتنافسون علي (مقعدين) بعد حسم (٢١) من الجولة الأولي .

من ناحية أخري فقد تنوع مرشحي الإعادة وفق الخبرات النيابية السابقة فاقتصرت حصة نواب البرلمان الحالي في جولة الإعادة علي (٥٥) مرشح بنسبة (٢٥ %) من إجمالي المتنافسين مقابل (١٦٥) مترشح جدد يظهرون السلوك العقابي للنواب علي أداءاتهم المحدودة وعدم وفائهم بخدمات ناخبوهم في سلوك يتقارب مع ميل انتخابي واضح ومؤثر في توجهه نحو الحزبية كبديل عن التصويت لصالح المستقلين الذين هيمنوا علي المشهد الانتخابي لفترات زمنية طويلة سابقة جعلت منهم الكتلة الأكثر تأثيرا في الأداءات البرلمانية وفق ما تكشف عنه الأرقام والإحصاءات المرتبطة بتشكيلات المجالس المنتخبة شعبيا .

التحليل الجغرافي لمرشحي الإعادة						
م	المحافظة	الإجمالي	نواب	جدد	مستقل	أحزاب
١	الإسكندرية	٢٦	١١	١٥	١١	١٥
٢	البحيرة	٣٦	١٠	٢٧	١٨	١٨
٣	مطروح	٤	١	٣	-	٤
٤	الجيزة	٤	-	٤	٢	٢
٥	الفيوم	١٤	٧	٧	٦	٨

٦	بني سويف	١٦	٤	١٢	٧	٩
٧	المنيا	٣٠	١٠	٢٠	٩	٢١
٨	أسيوط	٢٤	٥	١٩	١١	١٣
٩	الوادي الجديد	٤	-	٤	٢	٢
١٠	سوهاج	٢٨	٦	٢٢	١٢	١٦
١١	قنا	١٨	١	١٧	٣	١٥
١٢	الأقصر	٦	-	٦	٣	٣
١٣	أسوان	١٠	١	٩	٣	٧
الإجمالي		٢٢٠	٥٥	١٦٥	٨٧	١٣٣

ثامنا : حملت نتائج الجولة الأولي متغيرا سياسيا رئيسيا شديد الأهمية يرتبط بتوجهات التصويت التي أبداها الناخبون عبر صناديق الاقتراع تمثل في تفضيلات موجهة لصالح ممثلي الأحزاب السياسية والمترشحون بأسمائها كبديل للمستقلين الذين استحوذوا علي المشهد في فترات سابقة فشهدت النتائج الانتخابية لجولات الاقتراع الماضية تقدما لصالح نحو اكتمال المشهد الحزبي بداية من الجولة الأولي والتي شهدت مرحلتها الأولي حسم عدد (٣٢) مقعد بينهم (٢٩) لصالح ممثلي الأحزاب بينما شهدت المرحلة الثانية حسم (٤١) مقعدا منها (٣٧) مقعد لممثلي الأحزاب وهو ما تكرر في جولة الإعادة التي اقتصرت حصة المستقلين للمنافسة فيها علي (٨٧) مترشح للمستقلين بينهم مرشحين جرت إضافتهما بناء علي أحكام الإدارية العليا مقابل (١٣٣) مترشح لصالح الأحزاب باستبعاد مترشحين (اثنين) عن حزبي (مستقبل وطن - الشعب الجمهوري) وإدراج مترشح عن حزب (النور) .

وبصورة تفصيلية فقد توزع ممثلي الأحزاب في جولة الإعادة بين (١١) حزب سياسي يمثلون (٣٧,٩ %) من الأحزاب المشاركة في المرحلة الأولي وعددها (٢٩) حزبا سياسيا تقدمهم بنسبة كبيرة حزب (مستقبل وطن) بعدد (٨٥) مترشح يمثلون (٦٣,٩ %) من جملة مترشحي الأحزاب يليه حزب الشعب الجمهوري بعدد (١٨) مترشح وحماة وطن (١٠) والنور (٧) فيما توقفت حصة (٣) أحزاب علي مترشح وحيد لكل منها (التجمع - الوفد - مصر الحديثة)

التحليل السياسي لجولة الإعادة			
م	الحزب السياسي	إعادة	فوز

١	مستقبل وطن	٨٥	٥٨
٢	الشعب الجمهوري	١٨	١١
٣	حماة وطن	١٠	٤
٤	النور	٧	٧
٥	المؤتمر	٣	
٦	الإصلاح والتنمية	٣	
٧	الحرية	٢	٢
٨	الديمقراطي الاجتماعي	٢	
٩	التجمع	١	
١٠	الوفد	١	١
١١	مصر الحديثة	١	
	الإجمالي	١٣٣	٨٣

تاسعا : حملت الاتجاهات العامة للمشاركة متغيرا واضحا عن جولة الاقتراع الأولي تمثل في تراجع أعداد الناخبين المقيدين للتصويت بدوائر الإعادة من (٣١,٧١٩,٢٢٤) ناخب بالجولة الأولي إلي (٢٥,٢٣٩,٣٩٣) ناخب في جولة الإعادة كنتيجة مباشرة لتراجع أعداد اللجان العامة والدوائر الفردية التي تجري بها التنافسية من (٧١) دائرة فردية تضمها (١٤) محافظة جغرافية ألي (٥٦) دائرة تضمها (١٣) محافظة وهو ما انعكس علي أعداد المشاركين ونسب مشاركتهم بالقياس إلي أعداد الناخبين المسجلين حيث تراجعت أعداد المصوتين من (٩,٠٦٩,٧٢٩) ناخب بنسبة (٢٨,٠٦ %) إلي (٥,٠٥١,٠٠٤) ناخب بنسبة (٢٠,٠١ %) في تراجع يمكن تفسيره في ضوء التراجعات التصويتية الحادة للدوائر ذات الكثافات السكانية المرتفعة والتي شهدت تدنيا بالغا لأعداد المصوتين إذ يشير تصويت الدائرة الأولي بمحافظة الإسكندرية ومقرها المنتزه ـ كمثال لتلك الظاهرة ـ والتي خصص المشرع لها (٤) مقاعد نيابية إلي تصويت عدد (٤٣,٣٤١) ناخب يمثلون (٣,٩ %) من جملة الناخبين المقيدين بالدائرة وعددهم (١,١٠٨,٠٣٤) ناخب وهو ما تكرر مع دائرة الرمل التي بلغ عدد المصوتين بها (٥٢,٠٥٧) ناخب بنسبة (٧,٤ %) من أجمالي عدد الناخبين المقيدين بالدائرة وعددهم (٧٠٤,١٤٦) ناخب بصورة تستدعي ضرورة مراجعة القواعد والمعايير الخاصة بآليات تقسيم الدوائر الانتخابية وتخصيص المقاعد المخصصة لصالحها وفق قاعدة (التمثيل العادل للسكان والمحافظات) المنصوص عليها في دستور ٢٠١٤ .

إجماليات مرحلة الإعادة (المؤشرات العامة)		
م	البيان	العدد
١	عدد الناخبين	٢٥,٢٣٩,٣٩٣
٢	عدد المصوتين	٥,٠٥١,٠٠٤
٣	نسبة المشاركة	٢٠,٠١ %
٤	عدد الأصوات الصحيحة	٤,٧٢٨,٣٠٠
٥	عدد الأصوات الباطلة	٣٢٢,٧٠٤

ـ تحليل التنافسية الفئوية للمقاعد والفائزين

من بين (٥٤) دائرة انتخابية شهدت إجراء جولة الإعادة لمحافظات المرحلة الأولي تواجدت (٥٢) دائرة أجريت فيها التنافسية الحاسمة علي (كافة) المقاعد المخصصة لصالحها وفق قانون تقسيم الدوائر الانتخابية رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٢٠ بينما شهدت دائرتي (الدخيلة ـ البدرشين) إعادة (جزئية) علي عدد من المقاعد المخصصة لصالحها بعد حسم مرشحين للتنافسية علي مقاعدهم من الجولة الأولي بتحقيق الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الصحيحة (٥٠ % + ١) .

وبناء علي تلك الأرقام فقد توزعت خريطة التنافسية وفق التصنيف النوعي لطبيعة الترشح علي أساس الانتماء السياسي فاقتصرت التنافسية في عدد (١١) دائرة انتخابية علي ممثلي الأحزاب بصورة خالصة ودون مزاحمة من المستقلين بينها دائرتين (مطروح ـ الحمام) اقتصرت فيها التنافسية علي ممثلي حزب (مستقبل وطن) بينما شهدت دائرة (إسنا) اقتصار المنافسة علي مترشحين لحزب (الشعب الجمهوري)

في المقابل استحوذ المستقلون علي عدد (٦) دوائر انتخابية بصورة تامة ضمنت لهم الفوز (٧) مقاعد مخصصة لتلك الدوائر دون مزاحمة من ممثلي الأحزاب السياسية (حوش عيسي ـ الدلنجات ـ أبو قرقاص ـ المنشأة ـ الأقصر ـ نصر النوبة) لتتبقي (٣٧) دائرة انتخابية تنوعت فيها التنافسية بصورة مختلطة بين ممثلي الأحزاب وبين المستقلين دون انفراد لأي من الأطراف علي المشهد بتلك الدوائر .

أما علي مستوي النتائج النهائية لتلك الدوائر فقد ظهر بوضوح قدرة الأحزاب علي حسم الفوز بكافة المقاعد بصورة (كاملة) في عدد (٣٠) دائرة انتخابية منها (١١) دائرة اقتصر التنافس فيها علي مترشحي الأحزاب بالإضافة لعدد (١٩) دائرة من الدوائر المختلطة بينما حصد المستقلون المقاعد ـ أيضا ـ بصورة (كاملة) في عدد (١٢) دائرة انتخابية بينها (٦) دوائر اقتصرت التنافسية فيها علي المستقلين وعدد (٦) دوائر مختلطة لتتبقي (١٢) دائرة تحقق الفوز فيها لمترشحين من الأحزاب ومن

المستقلين معا وذلك من بين (٣٧) دائرة تنافسية مختلطة بعدما انتزع مرشحوا الأحزاب منها (١٩) دائرة والمستقلين (٦) دوائر .

تحليل تنافسية الدوائر الانتخابية			
البيان	م	طبيعة التنافسية	العدد
التنافسية	١	دوائر حزبية	١١
	٢	دوائر مستقلين	٦
	٣	دوائر مختلطة	٣٧
الفائزون	١	الحزبيون	٣٠
	٢	المستقلون	١٢
	٣	مختلطة	١٢

وفي مؤشر له دلالة بالغة الأهمية علي شكل وطبيعة النظام التنافسي وعلاقته بجغرافيا التقسيم الإداري للدوائر الانتخابية فقد استطاع حزب (النور) حسم التنافسية علي (مقعدي) دائرة الدخيلة لصالح مرشحيه وفي مواجهة منافسين يمثلون حزب (مستقبل وطن) وهو ما تكرر بصورة أكثر وضوحا وتأثيرا ـ علي مستوي النتائج العامة ـ مع حزب (مستقبل وطن) ـ نفسه ـ الذي استطاع أن يهيمن علي (كافة) المقاعد في عدد (١٢) دائرة انتخابية (المنتزه ـ محرم بك ـ دمنهور ـ البدرشين ـ إطسا ـ المنيا ـ سمالوط ـ القوصية ـ أخميم ـ البلينا ـ قنا ـ إدفو) وبإجمالي مقاعد (٣٠) مقعد وفي مواجهات مباشرة مع عدد (٦) قوي سياسية منافسة (المستقلون ـ الشعب الجمهوري ـ حماة وطن ـ الإصلاح والتنمية ـ المؤتمر ـ التجمع)

ـ الانحيازات السياسية للفائزين في جولة الإعادة

شهدت جولة الإعادة استمرار للهيمنة الحزبية علي المشهد التنافسي في مقابل تراكم الخسائر والتراجعات للمستقلين الذين فشلوا في الحفاظ علي مقاعدهم أو استعادة نسب تواجدهم التي تحققت في برلمان ٢٠١٥ متأثرين في ذلك بالأداءات والمقاعد التي توالي حصادها لصالح حزب مستقبل وطن بصورة رئيسية ومن خلفه عدد من القوي المرتبطة أو المتحالفة معه في مشهد استثنائي استقدمته لصدارة المشهد أداءات انتخابية جاء (الكثير) منها مخالفا للقواعد والنصوص التشريعية المنظمة لإدارة العملية الانتخابية (بل) وتضمنت تلك النصوص عقوبات رادعة علي ممارسيه في المشهد التنافسي العام إضافة للهندسة الانتخابية وطريقة صياغة ورسم القواعد الفنية لتقسيم الدوائر الانتخابية بما منح زخما وفرصا استثنائية (وإضافية) لصالح التنظيمات والأحزاب السياسية

التي استبقت المشهد التنفيذي بعقد التحالفات والتربيطات الانتخابية لخوض التنافسية عبر قوائم انتخابية مشتركة ضمنت لها الاستحواذ علي (نصف) مقاعد البرلمان والمخصصة للانتخاب بنظام (القوائم المغلقة)

وبصورة رقمية فقد استحوذت الأحزاب السياسية خلال جولة الإعادة علي عدد (٨٣) مقعد تنافسي تمثل (٧٥,٤ %) من مقاعد الجولة توزعت بين (٦) أحزاب (مستقبل وطن ـ الشعب الجمهوري ـ النور ـ حماة وطن ـ الحرية ـ الوفد) تمثل (٥٤,٥ %) من جملة الأحزاب التي تخوض جولة الإعادة قياسا بالمستقلين الذين توقف حصادهم عند (٢٧) مقعد تمثل (٢٤,٦ %) وذلك بعدما خرجت (٥) أحزاب سياسية خالية الوفاض من جولة الإعادة (المؤتمر ـ الإصلاح والتنمية ـ التجمع ـ الديمقراطي الاجتماعي ـ مصرالحديثة)

ورغم النجاحات الرقمية الكبيرة التي تحققت لصالح حزب مستقبل وطن بفوزه بعدد (٥٨) مقعد تعادل (٥٢,٧) من جملة مقاعد جولة الإعادة ومن خلفه المستقلون (٢٧) مقعد والشعب الجمهوري (١١) مقعد إلا أن أحزاب (النور ـ الحرية ـ الوفد) قد حققت انجازا رقميا شديد الأهمية ـ رغم ضآلة عدد مرشحيهم ـ تمثل في فوز كافة مرشحيهم الذين وصلوا لجولة الإعادة بنسبة (١٠٠ %) فحصد النور (٧) مقاعد والحرية (مقعدان) والوفد (مقعد)

التحليل السياسي للفائزين			
م	التيار	إعادة	فوز
١	المستقلون	٨٧	٢٧
الأحزاب السياسية			
٢	مستقبل وطن	٨٥	٥٨
٣	الشعب الجمهوري	١٨	١١
٤	النور	٧	٧
٥	حماة وطن	١٠	٤
٦	الحرية	٢	٢
٧	الوفد	١	١
الإجمالي		٢١٠	١١٠

ـ النساء (القوائم تسيطر والفردي يدق ناقوس الخطر)

رغم ايجابية النسق التنظيمي الذي جري اعتماده كنظام انتخابي وطني يجمع بين نظامي (الفردي ـ القوائم) بصورة مناصفة في عدد المقاعد وذلك للوفاء بالحصص المنصوص عليها من مقاعد في المواد (١٠٢ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) من دستور ٢٠١٤ وتعديلاته ٢٠١٩ والتي ضمنت تمثيلا حوله المشرع لرقم عدد ضمن مواد قانون مجلس النواب بتحديد حصص لا تقل عنها تلك الفئات والتي تقدمتها النساء بتخصيص (٢٥ %) علي الأقل من المقاعد المنتخبة ـ حددها القانون بعدد (١٤٢) مقعد ـ إضافة لعدد (نصف) المعينون بقرار من رئيس الجمهورية .

والواقع أن تخوفات عديدة قد صاحبت النقاشات والحوارات التي صاحبت التوافق وإقرار تلك القواعد كان أبرزها ما يتعلق بالأداءات الانتخابية للأحزاب والناخبين في ظل تخصيص تلك الأعداد وهل ستوثر علي قرار القوي السياسية بالدفع بمترشحات من تلك الفئات علي المقاعد الفردية أم ستكتفي بما هو مخصص ضمن القوائم وهو ما يرتبط بمزاجية وانحيازات المصوتين وهل ستستمر عملية دعم النساء التي ظهرت بجلاء في انتخابات ٢٠١٥ والتي منحت للنساء (٢٠) مقعد فردي .

ومع الإعلان النهائي لقوائم المترشحين للمنافسة علي المقاعد الفردية تأكدت المخاوف مع تراجع نسب المترشحات من النساء للمنافسة الفردية وغيابها بصورة واضحة عن ترشيحات الأحزاب ـ خصوصا الرئيسية منها ـ فبلغ إجمالي عدد المترشحات (٣٦٨) مترشحة بنسبة (٩,٣ %) من جملة الترشيحات خاضت منهم الجولة الأولي (١٥٢) مترشحة توزعن علي (٤٤) دائرة انتخابية فيما غابت النساء عن عدد (٢٧) دائرة .

ورغم أن محافظات المرحلة الأولي (الإسكندرية ـ أسيوط ـ قنا ـ أسوان) قد شهدت تواجدا للنساء كمترشحات في كافة دوائرها إلا أن النتائج النهائية لجولة التصويت الأولي قد أتت لتدق ناقوس الخطر حول تراجع التأييد الشعبي المباشر للنساء علي المقاعد الفردية باقتصار حصتها من الفوز علي مقعد (وحيد) بمحافظة الجيزة حققته النائبة (نشوي الديب) إضافة للوصول لجولة الإعادة بعدد (٦) مترشحات فقط بينهم (٤) مترشحات بالإسكندرية و(مترشحتين) بالبحيرة كان من الملفت أن بينهن مرشحة (وحيدة ذات انتماء حزبي (سناء برغش) لصالح حزب (مستقبل وطن) بينما بقية المرشحات يخضن العملية التنافسية تحت صفة (مستقلين) وهو العدد الذي تقلص نتيجة حكم الإدارية العليا باستبعاد المترشحة (مني حسن) من جولة الإعادة لصالح مترشح حزب النور (أحمد الشريف) نتيجة خطأ في عمليات عد وجمع أصوات المترشحين في الجولة الأولي .

لتتكشف جولة الإعادة عن تحقيق (مترشحتان) للفوز عن دوائر (دمنهور ـ كفر الدوار) بمحافظة البحيرة بينما فشلت مترشحات الإسكندرية عن حصاد أي مقعد بدوائر (المنتزه ـ الرمل) لتتوقف حصة النساء من مقاعد المرحلة الأولي المخصصة للنظام الفردي وعددها (١٤٢) مقعد علي عدد (٣) مقاعد بنسبة (٢,١ %) في موقف يستدعي مراجعة وتقييم الأداءات والمواقف الخاصة بصورة ومكانة المرأة في النظام الانتخابي الوطني وداخل الأحزاب السياسية .

النساء في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)

م	المرشح	المحافظة	الدائرة	الانتماء	النتيجة
١	نشوي حسن عبد العال الديب	الجيزة	إمبابة	مستقل	فوز
	جولة الإعادة				
٢	سناء أنور برغش	البحيرة	دمنهور	مستقبل وطن	فوز
٣	سحر بشير معتوق	البحيرة	كفر الدوار	مستقل	فوز
٤	مي محمود أحمد عبد الله	الإسكندرية	المنتزه	مستقل	خسارة
٥	مروة مصطفي التوني	الإسكندرية	المنتزه	مستقل	خسارة
٦	الهام خميس المنشاوي	الإسكندرية	الرمل	مستقل	خسارة

ـ الأقباط بين معززات القوائم وتحديات الفردي

حرص المشرع عند صياغة وتصميم الشكل الرقمي لنظام القوائم علي أن يخصص للمسيحيين عدد (٢٤) مقعد موزعة بين الدوائر (الأربعة) حيث اشترط لقبول القوائم المتنافسة في الدوائر (الأولي ـ الثانية) أن تتضمن كل منها (٩) مسيحيين علي الأقل أما الدوائر (الثالثة ـ الرابعة) فيجب أن تتضمن كل منها (٣) مسيحيين علي الأقل وهي النصوص التي استخدمتها (القائمة الوطنية من أجل مصر) لضمان تحقيق الفوز عبرها لصالح عدد (٢٨) مترشح مسيحي بزيادة (٤) مقاعد عن المنصوص عليه في النص القانوني في ملمح ايجابي بالغ الأهمية في تمثيل الفئات الأولي بالرعاية .

لكن علي مستوي المقاعد المخصصة للنظام الفردي فلم تتحقق ذات الايجابية في المشهد العام فيما يتعلق بمشاركة وتمثيل المسيحيين فمن بين (١٨٦٢) مترشح يخوضون انتخابات المرحلة الأولي توقف عدد المترشحين المسيحيين عند رقم (٧٣) مترشح يمثلون (٣,٩ %) من جملة المترشحين يتوزعون (٣٥) دائرة انتخابية مقابل (٣٦) دائرة لم يترشح بها أي مسيحي كان من الغريب أن يكون بينها (٤) محافظات كاملة (أسوان ـ الوادي الجديد ـ البحر الأحمر ـ مرسي مطروح)

ومع إعلان نتائج التصويت للجولة الأولي من المرحلة الأولي ظهرت الأزمة جليه بعدم قدرة أي مترشح مسيحي علي حسم الفوز بمقعد في دائرته والذهاب لجولة الإعادة بعدد (٧) مترشحين ينتمون إلي (٣) محافظات (المنيا ـ أسيوط ـ قنا) ويتوزعون بين (٣) فئات سياسية (المستقلون ـ مستقبل وطن ـ الشعب الجمهوري) كما كان من بينهم (٣) نواب حاليين إضافة لعدد (٤) متنافسين جدد وهو ما أعطي بعض الأمل في إمكانية تصويب المشهد ورفع نسب تمثيل المسيحيين في المجلس لعدد مقارب لنسب تمثيلهم في برلمان ٢٠١٥ والذي حصدوا خلاله (٣٧) مقعد بصورة إجمالية للقوائم والفردي إلا أن النتائج النهائية لجولة الإعادة

أعادت الأزمة (ثانية) إلي المربع (صفر) بتحقيق مترشح وحيد للفوز في تلك الجولة وهو النائب الحالي / مجدي ملك في مقابل خسارة (٦) مترشحين بينهم (نائبين) خسروا مقاعدهم في المجلس الحالي .

الأقباط في (إعادة) المرحلة الأولى					
م	المرشح	المحافظة	الدائرة		النتيجة
١	مجدي ملك مكسيموس	المنيا	سمالوط	مستقبل وطن	فوز
٢	أندروا سامي محروس أبو بيلاطس	المنيا	المنيا	مستقل	خسارة
٣	هيثم نجيب برسوم	المنيا	أبو قرقاص	مستقل	خسارة
٤	هيلاسلاسي غني ميخائيل	المنيا	ملوي	الشعب الجمهوري	خسارة
٥	تادرس قلدس تادرس	أسيوط	أسيوط	مستقل	خسارة
٦	أمير بنيامين لويز حنا	أسيوط	القوصية	مستقل	خسارة
٧	ماجد أديب فهيم طوبيا	قنا	نجع حمادي	مستقل	خسارة

ـ الأصوات وكيف تصنع المقاعد

رغم أن الدستور المصري اعتمد ـ في إعماله لقواعد العدالة عند تخصيص المقاعد النيابية ـ علي معيار العدالة السكانية كشرط لتوزيع المقاعد وفق نص المادة (١٠٢) بالنص علي (وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات) وهو ما التزم به المشرع عند صياغة قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠ بتقسيم الدولة المصرية لعدد (٤) دوائر بنظام القوائم المغلقة مخصص لها (٢٨٤) مقعد نيابي وأيضا تقسيم الدولة لعدد (١٤٣) دائرة بالنظام الفردي مخصص لها (٢٨٤) مقعد نيابي أيضا .

وفي سبيل ضمان الالتزام بمبدأ المساواة والعدالة في التقسيم فقد جري ضم أو إفراد بعض المكونات الإدارية ضمن الدوائر الانتخابية لضمان تخصيص المقاعد لصالحها بما يتساوي مع أعدادها ولا يخالف النص الدستوري بما قد يفتح الباب أمام بطلان للعملية الانتخابية حيث جري تقسيم الدوائر الفردية لعدد (٤٤) دائرة ذات (مقعد) وحيد وعدد (٦٢) دائرة ذات (مقعدين) وعدد (٣٢) دائرة ذات (٣) مقاعد وعدد (٥) دوائر خصص لكل منها (٤) مقاعد بما انعكست تأثيراته علي مستوي التنافسية وسلوكيات الناخبين في التعامل مع تفضيلاتهم الانتخابية .

فمن بين (٢٢٠) مترشح يخوضون جولة الإعادة أو من بين (١١٠) مترشح استطاعوا حسم التنافسية والفوز بمقعد نيابي استطاع (٥) مترشحين تحقيق أرقام تصويتية تجاوزت رقم (١٠٠) ألف صوت لكل منهم في معيار للشعبية والمفاضلة وبيان الانحياز

الشعبي الواضح لصالح كل منهم توزعوا بين (٣) محافظات (بني سويف ـ المنيا ـ أسيوط) تصدرهم مرشحا حزب مستقبل وطن بدائرة (مركز ببا) بمحافظة بني سويف ومن خلفهم مرشح حزب النور بدائرة (مركز ناصر) بمحافظة بني سويف (استحوذت المحافظة علي المركز التصويتية الثلاثة الأعلى شعبيا) يليه مرشحا مستقبل وطن بمحافظتي (المنيا ـ أسيوط)

وقد كان من اللافت في هذا الصعود التصويتي المرتفع لصالح هؤلاء المرشحين كونه قد اقتصر علي ممثلي الأحزاب السياسية دون مزاحمة من المستقلين بما قد يشير لتأثيرات مباشرة للانتشار الجغرافي المؤثر لصالح القواعد الحزبية لتلك القوي إضافة لكونها جميعا تركزت في قطاع الصعيد بما تحمله العشائرية والقبلية من محفزات للمشاركة والتواجد في المشهد النيابي خاصة وأن من بينهم (٣) من أعضاء مجلس النواب الحالي (حسام العمدة ـ عبد الحكيم مسعود ـ إبراهيم عبد النظير) بما يمثله ذلك من ارتباط بالقطاعات الشعبية والوفاء بالخدمات الأساسية للدوائر والتواجد الفعلي داخلها بما قد يعزز فرص الفوز لدي بعض النواب أو يبرر الهزائم والخسارة وفقدان المقعد لنواب أخرين .

المرشحون الفائزون (الأعلى) تصويتا				
م	المرشح	الحزب	الدائرة	الأصوات
١	طه الناظر	مستقبل وطن	ببا	١٠٦,٥٩١
٢	حسام العمدة	مستقبل وطن	ببا	١٠٦,١٦٣
٣	عبد الحكيم مسعود	النور	ناصر	١٠٤,٩٥٣
٤	محمد نشأت العمدة	مستقبل وطن	سمالوط	١٠٣,٧٠٤
٥	إبراهيم عبد النظير	مستقبل وطن	القوصية	١٠١,٨٠٩

في المقابل فقد حقق بعض المترشحين الفوز بمقاعدهم بأصوات شديدة المحدودية كنتيجة مباشرة لانخفاض أعداد الناخبين المقيدين بدوائرهم ـ خصوصا فيما يتعلق بالدوائر والمحافظات الحدودية ـ أو لأسباب تتعلق بمحدودية التصويت والإقبال الجماهيري علي الذهاب لصناديق الاقتراع الأمر الذي يتوجب معه مراجعة تلك الظاهرة والبحث عن سبل لمعالجتها خصوصا ما يرتبط منها بالدوائر ذات المقاعد المتعددة التي يحصد فيها الفائز نواتج كثافات سكانية لا تنعكس أو تنتج أثارها في صناديق الاقتراع .

فجاء أقل (خمسة) فائزين بمقاعد في جولة الإعادة عبر الحصاد التصويتي موزعين بين (٤) محافظات (الإسكندرية ـ مطروح ـ أسوان ـ الوادي الجديد) فيما توزعوا من حيث الانتماء السياسي بين المستقلين (٣) ومستقبل وطن (٢) كان أقلهم من حيث الأصوات المترشح أحمد العقاطي (مستقل) عن دائرة الخارجة بعدد (١٢,٨٤٤) صوت يليه المترشح أحمد عوض المصري (مستقبل وطن) عن دائرة سيدي جابر بعدد (١٤,٤٢٨) صوت كما كان من بينهم (نائب) وحيد هو / رزق جالي نصر الله (مستقبل وطن) عن دائرة الحمام بعدد (١٥,٢١٨) صوت .

المرشحون الفائزون (الأقل) تصويتا				
م	المرشح	الحزب	الدائرة	الأصوات
١	أحمد العقاطي	مستقل	الخارجة	١٢,٨٤٤
٢	أحمد عوض المصري	مستقبل وطن	سيدي جابر	١٤,٤٢٨
٣	رزق جالي نصر الله	مستقبل وطن	الحمام	١٥,٢١٨
٤	حمدي سليمان	مستقل	الداخلة	١٦,٥٢٢
٥	محمد فؤاد عزت	مستقل	نصر النوبة	١٧,٢٤٢

ـ النواب في جولة الإعادة (المحاسبة تنتصر)

حملت الدورة الانتخابية الحالية إعمالا واضحا لقواعد المحاسبة والمسألة الشعبية للنواب عن أداءاتهم النيابية خلال الفصل التشريعي المنقضي ظهرت ملامحه وأثاره في نتائج التصويت الشعبي التي منحت لبعض النواب مقاعدهم من الجولة الأولي (كمكافأة) لهم علي أداء رأته القاعدة الشعبية كافيا للثقة فيهم وتجديد العهد معهم مقابل نواب لم ترق ممارستهم للقبول الشعبي الواضح والذين ذهبت بهم العملية الانتخابية لجولة الإعادة كدرس علي قيمة وأهمية الصوت الشعبي والرضي عن ممارستهم النيابية فيما كان العقاب الواضح والمشدد لنواب آخرين علي عزلتهم ونسيانهم لمطالب دوائرهم من الخدمات الأساسية .

وقد أظهرت نتائج التصويت الشعبي للجولة الأولي من المرحلة الأولي حصد النواب الحاليين للفوز المباشر بعدد (٩) مقاعد مقابل (٢٣) مترشح جديد بنسبة (٢٨,١ %) من جملة الفائزين فيما ذهب لجولة الإعادة عدد (٥٥) نائب حالي مقابل (١٦٥) مترشح جديد وبنسبة (٢٥ %) مع غيابهم (تماما) عن جولة الإعادة في عدد (٣) محافظات (الجيزة ـ الأقصر ـ الوادي الجديد) في تعبير واضح عن حالة الغضب الشعبي وعدم الرضي بأداءات المجلس الإجمالية سواء سياسات عامة أو كإعمال لقواعد المحاسبية والرقابة علي السلطة التنفيذية لصالح المواطنين وهو ما تكرس خلال جولة الإعادة التي حصد خلالها هؤلاء النواب الفوز بعدد (٢٩) مقعد توزعت بين (٩) محافظات تصدرتها محافظة المنيا بعدد (٦) فائزين تليها الإسكندرية (٥) والبحيرة (٤) وسوهاج (٤) مقابل خسارتهم لعدد (٢٦) مقعد توزعت بين (٩) محافظات تصدرتها الإسكندرية بعدد (٦) نواب والبحيرة (٤) والمنيا (٤) في سلوك يستوجب مراجعة وتحليل لطبيعة المتغيرات في أداءات المصوتين .

النواب في جولة الإعادة

م	المحافظة	الفائزون	الخاسرون	الإجمالي
١	الإسكندرية	٥	٦	١١
٢	البحيرة	٤	٤	٨
٣	مرسي مطروح	١	-	١
٤	الفيوم	٣	٣	٦
٥	بني سويف	٢	٢	٤
٦	المنيا	٦	٤	١٠
٧	أسيوط	٣	٢	٥
٨	سوهاج	٤	٣	٧
٩	قنا	١	١	٢
١٠	أسوان	-	١	١
	الإجمالي	٢٩	٢٦	٥٥

▪ تحليل المشهد شبه المكتمل للفائزين

علي بعد أمتار قليلة من ختامات المشهد الانتخابي ومع نهاية (٣) جولات تصويتية شعبية لتتبقي لاكتمال بنية المشهد لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ جولة (أخيرة) للإعادة تخص المرحلة الثانية إضافة لتنفيذ العملية الانتخابية (المعلقة) علي المقعد الوحيد لدائرة دير مواس بمحافظة المنيا يصبح مجمل المقاعد التي انتهت التنافسية حولها (٤٦٧) مقعد نيابي بنسبة (٨٢,٢ %) من جملة المقاعد المخصصة للتصويت الشعبي تتوزع بين مجمل مقاعد نظام القوائم (٢٨٤) مقعد ومقاعد الفوز من جولة التصويت الأولي للمرحلة الأولي (٣٢) مقعد والمرحلة الثانية (٤١) مقعد ومقاعد جولة الاعادة للمرحلة الأولي (١١٠) مقعد بصورة تجعل من الممكن قراءة وتحليل المشهد العددي والسياسي للمجلس القادم بصورة تقريبية .

وقد توزعت المقاعد المحسومة بين عدد (١٤) قوة سياسية تشمل المستقلين وعدد (١٣) حزبا سياسيا حيث تصدر تلك القوي (عدديا) حزب مستقبل وطن بعدد (٢٦٢) مقعد نيابي في هيمنة تكاد تكون مكتملة علي المشهد النيابي والبرلماني (يتبقي للحزب حصاد (٢٣) مقعد ليحقق الأغلبية البرلمانية) يليه المستقلون (٥٦) مقعد ثم الشعب الجمهوري (٤٥) والوفد (٢٤) وحماة وطن (٢٣)

أما علي المستوي الحزبي فقد توزعت مقاعد الأحزاب السياسية وعددها (٤١١) مقعد بين (١٣) حزبا منها حزب (النور) كحزب (وحيد) حقق مجمل مقاعده عن طريق النظام الفردي فقط يليه (٧) أحزاب حققت (كافة) مقاعدها عن طريق نظام القوائم بوجودها ضمن (القائمة الوطنية من أجل مصر) وهي (مصر الحديثة ـ الإصلاح والتنمية ـ المؤتمر ـ الديمقراطي الاجتماعي ـ التجمع ـ العدل ـ إرادة جيل) فيما تمايزت (٥) أحزاب بحصاد حصتها من المقاعد النيابية عن طريق نظامي الاقتراع (الفردي ـ القوائم) وهي (مستقبل وطن ـ الشعب الجمهوري ـ الوفد ـ حماة وطن ـ الحرية)

تحليل مقاعد (الفوز)						
م	التيار السياسي	الجولة الأولي		القوائم	جولة الإعادة		الإجمالي
		الأولي	الثانية		الأولي	الثانية	
١	المستقلون	٣	٤	٢٢	٢٧		٥٦
الأحزاب السياسية							
٢	مستقبل وطن	٢٥	٣٤	١٤٥	٥٨		٢٦٢
٣	الشعب الجمهوري	٤	٢	٢٨	١١		٤٥
٤	حماة وطن			١٩	٤		٢٣
٥	الوفد		١	٢٢	١		٢٤
٦	مصر الحديثة			١٢			١٢
٧	الإصلاح والتنمية			٩			٩
٨	المؤتمر			٧			٧
٩	الديمقراطي الاجتماعي			٧			٧
١٠	النور				٧		٧
١١	الحرية			٥	٢		٧
١٢	التجمع			٥			٥
١٣	العدل			٢			٢
١٤	إرادة جيل			١			١

الإجماليات	٣٢	٤١	٢٨٤	١١٠		٤٦٧